الأمن الاقتصادي ودوره في تحقيق الأمن القوم: الركائز والأولويات

Economic security and its role in achieving national security: pillars and priorities

رضا كشان*، جامعة 20أوت 1955 – سكيكدة–
R.kechane@univ-skikda.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/07/07 تاريخ قبول المقال: 2025/10/29 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية سنتطرّق إلى موضوع بالغ الأهمية والمتعلّق أساسا بدور الأمن الاقتصادي في تحقيق الأمن القومي وتعزيزه، وبعدها سنتحدّث عن جزئية مهمّة، وهي كيفية تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال التّركيز على أهم الشّروط التي يجب توافرها وانتفاء بعض الموانع التي تحول دون تحقيق الأمن الاقتصادي، وفي الأخير سنتحدّث بشكل دقيق عن علاقة التأثّر والتأثير المتبادل بينهما، وذلك انطلاقا من الواقع الذي تعيشه بعض الدول في وقتنا المعاصر.

الكلمات المفتاحية: أمن اقتصادي، تأثير متبادل، أمن قومي ، تنمية.

Abstract:

Through this research paper, we will address a very important topic, which is primarily related to the role of economic security in achieving and enhancing national security. After that, we will talk about an important part, which is how to achieve economic security by focusing on the most important conditions that must be met and the absence of some obstacles that prevent the achievement of economic security. Finally, we will discuss in detail the relationship of mutual influence and impact between them, based on the reality experienced by some countries in our contemporary time.

Keywords:Economic security, mutual influence, national security, development.

مقدمة:

يعد موضوع الأمن الاقتصادي من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا من قبل الشّعوب والحكومات لما له دور كبير في إحداث الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعزيز مبادئ الحكم الراشد، وكذا في الحفاظ على الأمن القومي للدول ، ولذلك فقد تسابقت الدول الكبرى والدول الأكثر تقدّما من الناحية الاقتصادية إلى وضع خطط واستراتيجيات لحماية وتعزيز أمنها الاقتصادي بشكل مستدام ، وهذا من أجل الحفاظ على مختلف الموارد واستغلالها في مشاريع التّنمية من جهة ، ولتلبية مختلف الحاجات الأساسية والضّرورية للمواطنين من جهة أخرى.

ولمّا كان الأمن الاقتصادي هو أحد المؤشّرات والدلائل القويّة على وجود التّنمية المستدامة الحقيقية فإنّه أصبح من الضروري أن يدرج موضوع الأمن الاقتصادي ضمن أبرز أجندات التّنمية وسلّم اهتمامات الدول والحكومات

* المؤلف المرسل

خاصة في ظل التّغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم مؤخرا ، حيث ثبت أنّ الأمن الاقتصادي أصبح فعلا تحدّيا كبيرا للدول خاصة التّي لا تمتلك اقتصاد قوي وتعاني من نقص فادح في فرص التّنمية.

والأمن الاقتصادي في الأصل لا يحدث بين عشية وضحاها ، كما أنّه مرتبط ارتباطا وثيقا بحسن التّدبير والتّخطيط ومكافحة الفساد بمختلف صوره وأشكاله ، بمعنى أنّ عملية تحقيق الأمن الاقتصادي المتعدّدة الأبعاد والمقاصد تحتاج إلى وضع استراتيجيات محمكة بدقّة متناهية من قبل خبراء ومختصين في المجال الاقتصادي ، كما تحتاج إلى فهم عميق للأسباب التي تعيق هذه العملية، ومن ثمّ الوقوف على حلّها بكل الطرق والأساليب العلمية والعملية والفنيّة ، وهذا في حدّ ذاته يجعل القائمين على هذه المهمّة يتحمّلون مسؤولية كبيرة وجبارة من أجل تهيئة كل الظروف التي تسمح بإنجاح هذه المخطّطات والمشاريع الاستراتيجية.

وما يجعل الأمن الاقتصادي يحتل هذه الأهمية الكبيرة هو أنّ له عدّة تبعات على العديد من المجالات ومنها الأمن القومي للدول، حيث يؤدّي الاستقرار الاقتصادي أو الانتعاش الاقتصادي للدول في الغالب إلى حدوث نوع من الاستقرار في أمنها وتركيبتها الاجتماعية والسياسية ، ولذلك فقد ذهب كثير من السياسيين والاقتصاديين إلى القول بأنّه لا يمكن للدول أن تحقّق استقرارا دائما لاسيّما في الجوانب الأمنية إلاّ إذا استطاعت أن تحقّق أمنا اقتصاديا وتنمية شاملة في جميع الميادين ، وهذا القول له مصداقية كبيرة على أرض الواقع ، ومن يستقرأ تجارب بعض الدول يدرك تماما أنّ علاقة الأمن بالتّنمية علاقة وطيدة جدّا ، بحيث لا يمكن تصوّر انفكاك بعضهما عن بعض مهما كانت الظروف، وهذا يعني أنّ التّفريط في أحدهما قد يؤدّي بالفعل إلى زعزعة الطرف الآخر ، ومن ثمّ فمن الحكمة والرّشادة أن يتم الدّمج بينهما حرصا على سلامة واستقرار الشّعوب والحكومات.

-أهداف الدراسة :

-التعرّف على أهمية الأمن الاقتصادي وشروط تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع.

-التأكيد على دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الأمن القومي الشّامل.

-معرفة العلاقة الترابطية بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي .

-**الإشكالية:** بالنّظر إلى أهمية الأمن الاقتصادي ودوره الكبير في تحقيق الاستقرار الشّنبضامل هل يمكن القول بأنّ استقرار الدول في أمنها القومي مرتبط بالدرجة الأولى بأمنها الاقتصادي؟ أم على العكس من ذلك؛ أي أنّ الأمن القومي لا يتأثر بتاتا بالأمن الاقتصادي؟.

-الأسئلة الجزئية:

-ما المقصود بالأمن الاقتصادي ؟ وما هي أبرز أبعاده؟

-ماهي أبرز الشروط التي تضمن تحقيق أمن اقتصادي مستدام؟.

-هل غياب الأمن الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي؟

-الفرضيات:

-الأمن القومي للدول لايمكن أن يتحقّق إلاّ إذا استطاعت الدول أن تبلغ مستويات عالية من التّنمية والتّطور الاقتصادي.

-المناهج المستخدمة :

-المنهج الوصفي التحليلي: والذي حاولنا من خلاله تبيان أهمية الأمن الاقتصادي ودوره في تحقيق الأمن القومي ، وأهم الشروط التي يجب مراعاتها لتحقيق ذلك.

-هيكلة الدراسة:

إنّ الإجابة عن الإشكالية الرّئيسة والأسئلة الجزئية والتّحقّق من صحّة الفرضية التي انطلقنا منها في هذه الدراسة يقتضي منا وضع هيكلة دقيقة لدراسة هذا الموضوع ، وعليه فقد قسّمنا دراستنا لهذا الموضوع إلى ثلاثة محاور أساسية ، حيث خصّصنا المحور الأول للحديث عن مفهوم الأمن الاقتصادي وأبرز أبعاده ومضامينه ، وفي المحور الثاني أفردناه للحديث عن شروط وكيفيات تحقيق الأمن الاقتصادي ، بينما خصّصنا المحور الثالث والأخير للحديث عن العلاقة المزدوجة بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي.

1- مفهوم الأمن الاقتصادي وأبعاده الرئيسة:

قبل أن نخوض في مفهوم الأمن الاقتصادي يجب التّنبيه في بادئ الأمر إلى أنّ الأمن الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في السياسات العامة للدول نظرا لأهميته في تحقيق التّنمية الشّاملة ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدّولة وبين مختلف أفراد المجتمع ، لذلك فقد حظي هذا المفهوم بأهمية كبيرة خاصّة لدى الدول المتقدّمة التي تولي أهمية كبيرة لهذا المفهوم إدراكا منها بأنّه لا يمكن الحفاظ على مقدّرات البلد وثرواته إلاّ بتحقيق أمن اقتصادي مستدام يراعي أبعاد التّنمية الرئيسة ويحقّق للأجيال القادمة حقّها في التّنمية والاستثمار ويوفّر لها البيئة الملائمة لتطوير قدراتها الإبداعية في مختلف مجالات التّنمية و الاستثمار ، وعليه فإنّ الاهتمام بتعزيز مفهوم الأمن الاقتصادي المستدام أصبح أمرا ضروريا للغاية نظرا لأهمية الاقتصاد وارتباطه الوثيق بالاستقرار السياسي والمجتمعي والأمني .

وفيما يخص تعريف الأمن الاقتصادي يمكن أن نسوق جملة من التّعريفات على النّحو الآتي:

الأمن الاقتصادي يعد عنصر أساسي من عناصر الأمن القومي[1] ، ويتمثل في التّدابير المنظّمة التي تتخذها الدّولة لتوفير الاحتياجات الأساسية ، وضمان حد الكفاية للسكّان ، وتوفير الحماية للموارد الطبيعية التي تضاعف القوّة الاقتصادية من أجل الاكتفاء الذاتي ، والحّد من التبعية ، والقدرة على مواجهة الأخطار والمحافظة على البقاء والاستقرار[2] .

ويظهر من هذا التعريف أنّ الأمن الاقتصادي متعدّد الأهداف والمقاصد ، مع العلم أنّ هذه الأهداف تتفاوت من حيث الأهمية والأولويات ، ومن ضمن أولويات الأمن الاقتصادي هو التّقليل والحد قدر الإمكان من التبعية للخارج ، وفي تقدرينا أنّ تحقيق هذا الهدف مهم للغاية لكونه يعزّز سيادة الدول ويتيح لها مجالا أوسع لاتخاذ

القرارات الاستراتيجية دونما أيّة ضغوط خارجية ، كما أنّ التّخلص من التّبعية للخارج في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف الحاجات الأساسية يشعر المواطنين بالاستقرار ويدفعهم إلى التّفرّغ إلى تطوير مشاريعهم التّنموية والاستثمارية التي تعود بالنّفع عليهم وعلى الدولة والمجتمع.

ويعرّف الأمن الاقتصادي كذلك بأنّه: "يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة التي يعدّ البعد الاقتصادي أحد ركائزها المهمّة ؛ إذ أنّه يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم، وتلبية الحاجات الأساسية ، ورفع مستوى الخدمات ، وتحسين ظروف المعيشة لأفراد المجتمع ، ومنح فرص عمل لمن هو في سن العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتكوين والتدريب ، وفتح المجال للممارسة العمل الحر الشّريف في إطار التّشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة "[3] ، وقد ساق صاحب هذا التعريف جملة من أبعاد الأمن الاقتصادي تتمحوّر في أغلبها على تحقيق رفاهية الانسان من خلال توفير كل الظروف التي تساعد على تحقيق هذا الهدف الأسمى.

وبالنّسبة لدالي فيرى أنّ الأمن الاقتصادي يشير إلى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المالية التي يحتاجونها ، والحفاظ عليها على مستوى معيّن"[4] بينما يرى البعض الآخر أنّ الأمن الاقتصادي يعني: "حماية الفرد من الفقر وشعوره بالطمأنينة وعدم الخوف من احتياجه المادي" [5] ، وعلى كل حال فإنّ مفهوم الأمن الاقتصادي حسب التّعريفين الأخيرين ينصرف إلى معنى أساسي وهو ضمان تزويد الفرد أو الأفراد بكل ما يحتاجونه من ضرورات العيش بشكل دائم ومستدام ،وهذه المسؤولية تقع على عاتق الدّولة والمجتمع معا لكون أنّ الفرد ينتمي إليهما ، ويتفاعل معهما في كل الأحوال والظروف.

كما نجد أنّ البعض الآخر يذهب إلى تعريف الأمن الاقتصادي بأنّه :"يعني تجسيد سياسة الدولة الرّامية إلى حماية وتعزيز المصالح الاستراتيجية للدولة" [6] ، بينما نجد أنّ الأمم المتّحدة قد عرّفته بأنّه: "أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحي حياة مستقرة ومشبعة"[7] .

وفي الجملة يمكن القول إنّ الأمن الاقتصادي يعني باختصار توفير كل الظروف الملائمة التي تحقّق الرّقي والإزدهار للأفراد والمواطنين ، وتضمن لهم إشباع مختلف الحاجات الأساسية لأطول فترة زمنية ممكنة ، وذلك من خلال إزالة كل العراقيل التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف ، ولكن ثمّة سؤال مهم للغاية من هو المسؤول عن تحقيق الأمن الاقتصادي هل هي الدولة ؟ أم القطاع الخاص؟ أم المجتمع ؟ أم جهات أخرى ؟ والإجابة عن ذلك هو أن نقول بأنّ مسؤولية تحقيق الأمن الاقتصادي وإن كانت متفاوتة نسبيا بين تلك الجهات إلاّ أنّ مسؤولية تحقيق ذلك تقع على الجميع ، إذ لا يمكن أن نحمّل الدولة وحدها فقط هذه المسؤولية ، لأنّها وإن بدلت قصارى جهدها فإنّه لا يمكنها أن تسد جميع الثغرات التي تكتنف عملية تحقيق الأمن الاقتصادي ، ومن ثمّ فالدّولة تحتاد إلى مساعدة الأطراف والجهات الأخرى وبخاصة القطاع الخاص الّذي أصبح له دورا كبيرا في المشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام ، وعليه يظهر أنّ سبب فشل برامج ومشاريع الأمن الاقتصادي

قد يحصل بسبب تفريط أحد تلك المكوّنات الأساسية في الإضطلاع بدورها تجاه مسألة الأمن الاقتصادي ، ومن ثمّ فإنّ حل هذه المشكلة ينطلق بدرجة أولى بتحديد مواطن القصور أوّلا وبعد ذلك يتم وضع خطّة محكمة بدقة لتخطّي أسباب الفشل والقصور.

أمّا عن أبعاد الأمن الاقتصاد الرّئيسة فيمكن إجمالها في النقاط الآتية[8] :

1.1-تأهيل الفرد للحصول على احتياجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وعلاج ، أي أن يمتلك المرء وسائل مادية تمكّنه من العيش حياة مستقرة وآمنة.

2.1-تحقيق حماية حقوق الجماعات المختلفة في المجتمع فضلا عن توفير القوانين والتّشريعات القادرة على رعاية وخدمة جميع مصالح أفراد المجتمع وتسهيل مهمتّهم في انجاز الأعمال ومعاقبة كل من يحاول عرقلتها بأي صورة كانت .

3.1-تدعيم أزو تعزيز السّلام الاجتماعي والرّفاه الشّخصي للأفراد ، وكذلك تعزيز سبل التّ4نمية المستدامة ودعم الاستقرار الاجتماعي.

4.1 -ومن بين أبعاد الأمن الاقتصادي كذلك هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف السلع الواسعة الاستهلاك وتأمين الحاجات الأساسية للأفراد والمواطنين .

5.1-التّخلّص من التبعية الاقتصادية للخارج سواء في تمويل السوق المحليّة بالبضائع والمنتوجات أو في توفير السيولة المالية التي تسمح بتطوير قدرات الأفراد في زيادة الانتاج والسلع بشكل مستدام.

6.1محاربة الفساد الاقتصادي الذي يحول دون تحقيق مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة، مع العلم أنّ الفساد الاقتصادي يمنع بطريقة أو بأخرى من تحقيق أهداف وأبعاد التنمية الشاملة.

7.1-وضع معايير واضحة وشفافة في بيئة العمل الاستثماري التي تسمح بتعزيز سبل المنافسة الاقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى مضاعفة الانتاج وزيادة فرص العمل الدائم.

8.1-تعزيز فرص التشغيل لدى الفئات المحرومة من العمل ، وجلب الأدمغة ورؤوس الأموال من الخارج لتطوير الاقتصاد الوطني وعصرنته وفق متطلبات العصر .

هذه باختصار أبرز أبعاد الأمن الاقتصادي وإلاّ فهي أكثر من أن تحصر أو تعدّ ، وعلى العموم فإنّ تحقيق هذه الأبعاد يعد أولوية قصوى للحكومات التي تنشد تطوير أنظمتها الاقتصادية بما يتماشى مع أهداف ومقاصد التنمية الشاملة والمستدامة .

2-شروط ومتطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي:

كما هو معلوم يجب توفر مجموعة من الشروط والمتطلّبات لتحقيق أمن اقتصادي بشكل مستدام ، ومن ضمن تلك الشروط نذكر على وجه الاختصار:

1.2-الاستغلال الأمثل للثروات والموارد الطبيعية:

يعد الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة شرط أساسي لتحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية الشّاملة ، إذ أنّ سوء استغلال تلك الموارد قد يفضي إلى إتلافها أو هدرها بشكل يستحيل معه تحقيق فرص التّنمية المستدامة وإرساء أسس الاقتصاد المستدام .

كما يؤدّي عدم الاستغلال الجيّد للثروات والموارد الطبيعية ، وفقدان العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع إلى أضعاف الوضع الاقتصادي واستحالة استدامة أمنها الاقتصادي، وثمّة دول على تحسن استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية رغم حاجتها الماسة إليها ، كما توجد دول أخرى استغلّت بعض ثرواتها ولكنّها لم تتمكّن من تحقيق العدالة في توزيع العائدات والمداخيل بصورة معقولة الأمر الّذي أدّى ارتفاع معدّلات البطالة ومعدّلات الفقر إلى جانب تدنّي مستويات المعيشة[9] ، فالحاصل أنّ الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها فيما يعود بالنّفع على الدولة والمجتمع معا يعد بلا شك شرطا مهما في تحقيق الأمن الاقتصادي ، ومن باب أولى في تحقيق التّنمية الاقتصادية المستدامة .

2.2-تحقيق الأمن الغذائي :

إنّ عملية الغذاء الكافي والمستدام لجميع أفراد المجتمع يعد أحد أهم المؤشّرات لقوة النظام الاقتصادي[10] ، كما يعد دليلا على نجاح استراتيجيات الأمن الاقتصادي وسياسات التّنمية الاقتصادية ، ولذلك فمن غير الممكن أن تصل الدّولة إلى مستويات ومؤشّرات الاقتصاد القوي في ظل عدم قدرتها على تأمين حاجاتها الأساسية من الطعام والغذاء ،وما يدخل في مسمّى الغذاء كالأدوية والمياه وغيرها من المواد الأساسية .

3.2-التّخطيط المستدام والمتعدّد الأبعاد:

ما من شكّ أنّ التّخطيط المحكم والمستدام والذي يشمل عدّة مجالات وتخصّصات له دور كبير في تهيئة الأرضية الصّلبة للأمن الاقتصادي وتجسيده على أرض الواقع ، فلا استدامة للاقتصاد إلاّ بالتخطيط والحفاظ على الموارد وحسن استغلالها ، ولكن التّخطيط الناجح يتطلّب هو الآخر عدّة شروط ومتطلّبات منها أن يشرف عليه خبراء ومتخصّصين في هذا الشّأن يكونوا من ذوي الكفاءات العالية في الاقتصاد والسياسة والإدارة ، كما يجب عدم التّدخل في مهام الذين توكل إليهم مهمّة التّخطيط لأنّهم هم أكثر دراية بشؤون التّخطيط وأدوات تنفيذه الناجحة، ولأنّه كذلك في كثير من الأحيان لا يحقّق التّخطيط الفوائد المرجوة منه بسبب التّدخل المستمر في مهام لجان التخطيط ، الأمر الذي يؤدّي في نهاية المطاف إلى عدم القدرة على الاستمرار في هذه المهمّة أو المسؤولية.

والتّخطيط المحكم والمستدام يسمح بمعرفة النقائص والثغرات الموجودة في الجوانب الاقتصادية التي تفضي إلى عدم نجاح سياسات الأمن الاقتصادي ، وعلى إثر ذلك يتم وضع مقترحات لتجاوز وتخطّي تلك النقائص ، وذلك وفق رؤية شاملة ومتعدّدة الجوانب والأبعاد ، بمعنى أنّ التّخطيط الناجح ينطلق من الواقع وحلوله تكون كذلك منبثقة من الواقع وليس من الخيال أو مجرّد التّكنهات والتخرّصات البعيدة عن الواقع.

4.2-محاربة الفساد بختلف أنواعه ومجالاته:

لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها الاستراتيجية أن تحقق أمنها الاقتصادي بشكل مستدام في ظل انتشار الفساد في مختلف مفاصل الدولة ومؤسّساتها الاقتصادية ، والفساد يجهض جميع الجهود التي تبذلها لتحسين وضعها الاقتصادي ، ويبدّد آمال التّنمية الشّاملة جملة وتفصيلا، كما يقضي على جميع ما تبقّى من فرص التّنمية والانتعاش الاقتصادي داخل البلد، وهذا ليس بغريب لأنّ الفساد إذا استشرى في أحد مؤسّسات الدولة فإنّه لا محالة سينتشر تدريجيا في باقي المؤسّسات الأخرى ، وهذا ما يعني أنّ الفساد والأمن الاقتصادي لا يمكن أن يجتمعان لا من قريب ولا من بعيد، بل إنّ الفساد هو أكبر تحدي يعتري عمليات وسياسات الأمن الاتصادي التي تتبنّاها الدول.

ومن ناحية أخرى فإنّ الفساد يؤدّي إلى إعاقة وعرقلة النّمو الاقتصادي ويمنع من تحقيق التّنمية الاقتصادية، ويكرّس مبدأ عدم المساواة داخل مؤسّسات الدولة والمرافق العمومية، ويعيق عملية الاستفادة من خيرات وثروات البلدان ،كما يلحق الأذى بعملية توزيع الإنفاق العام ، إلى جانب أنّه يكون سببا في نقص فرص العمل ويشوّه علاقات الفقراء، ويزعزع العلاقة بين الفقراء والمسؤولين بسبب فقدان الثقة بينهما [11]، كما أنّه يعد فيروس مدمّر للاقتصاد ، حيث تصبح كافة الصّلاحيات والامتيازات بيد جماعات المصالح المكتسبة سواءً كانوا أشخاصا أم شركات أو مؤسّسات أو جمعيات [12]، فالحاصل أنّ محاربة الفساد بمختلف صوره وأشكاله وبخاصة الفساد الإداري والفساد القضائي والفساد المالي يعد أمرا ضروريا لما له من تأثير قوي على مسألة التّنمية الاقتصادي والأمن الاقتصادي بشكل عام.

ومحاربة الفساد تكون عن طريق التّبليغ عن المجرمين ، ووضع عقوبات صارمة لكل من ثبت في حقه تهم الفساد ، وكذلك من خلال تأهيل دور الأجهزة الرقابية والقضائية التي لها بطبيعة الحال دورا كبيرا في تجفيف منابع الفساد في مختلف مؤسّسات الدّولة الرّسمية وغير الرسمية ، كما يكون عن طريق عمليات التّحسيس والتّوعية بخطورة الفساد والعقوبات الصّارمة التي تترتّب عن أيّة عملية فساد مهما كان حجمها كتهريب الأموال والرشاوي وسرقة الأموال العمومية.

5.2-إنشاء وتحديث الأنظمة المعلوماتية وفق متطلبات العصر وأبعاد الرّقمنة :

ما من شك أنّ الأمن الاقتصادي في وقتنا الحالي أصبحت له علاقة مباشرة وقويّة مع الأمن الالكتروني نظرا لكثرة المعاملات الاقتصادية والتّجارية التي تتم عن طريق وسائل التكنولوجية الحديثة ، إلى جانب أنّ الرقمنة اليوم أصبحت أمرا ضروريا لتقديم التّسهيلات للمستثمرين في مختلف مجالات التنمية، ولحفظ البيانات والمعلومات المتعلّقة بمختلف الأنشطة الاقتصادية ، ومن ثمّ فإن مسايرة الرّكب في مجال رقمنة البيانات والأنشطة الاقتصادية والتّجارية أصبح أكثر من ضروري ، وهناك اليوم حروبا اقتصادية قويّة تنشب بين الدول عبر وسائل التكنولوجية الحديثة ، ومن يملك اليوم بنى تحتية قوية في المعلوماتية يمكن أن يسطير على جميع اقتصادات العالم .

6.2-تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على مقدّرات البلد والانخراط في مختلف الأنشطة الاقتصادية:
للوعي دور كبير جدّا في الحفاظ أوّلا على مختلف ثروات البلد ومكتسباته، ولتحسيس الأفراد والمؤسّسات بدورهم في عملية التّنمية الشاملة واستراتيجيات الأمن الاقتصادي ثانيا،لأنّ عملية الأمن الاقتصادي ليست بالأمر الهيّن أو السّهل فهي تحتاج إلى وعي وإدراك عميق لمتطلّبات التّنمية ومآلاتها المتعدّدة ، وحينما يصل المجتمع إلى درجة كبيرة من الوعي والحكامة يمكن عند ذلك أن يعزّز بشكل أفضل من فرص التنمية والأمن الاقتصادي التي تهدف في الأساس إلى تحسين الوضع المعيشي للأفراد وتحسين قدرات البلد الانتاجية والاقتصادية ، والمجتمع الذي يفتقد للوعي يصعب إقناعه بضرورة الانخراط في الاستراتيجيات التّنموية وسياسات الأمن الاقتصادي.

وفي نهاية المطاف يمكن أن نقول بأن جميع العقبات التي تحول دون عملية تحقيق الأمن الاقتصادي تكون ناشئة إمّا عن غياب الوعي الفردي والجمعي، وإمّا بسبب انتشار الفساد في مختلف مفاصل الدول وضعف المؤسّسات الرقابية المعنية بمحاربة الفساد ، وعليه فإنّ الشروط التي تكلّمنا عنها سابقا تبقى مرهونة بتعزيز الوعي والقضاء على الفساد والتّخطيط المستدام الذي تسهم فيه الجهات الفاعلة داخل البلد ،وإلاّ تبقى عملية الأمن الاقتصادي مجرّد حبرا على ورق، وأمنية صعبة المنال.

3- علاقة الأمن القومي بالأمن الاقتصادي والتأثير المتبادل بينهما:

ممّا لا شكّ فيه أنّ الأمن القومي يتأثّر بشكل أو بآخر بالوضع الاقتصادي للبلد وقدرة الدولة على تأمين مختلف الحاجات الأساسية وتأمينها كالأمن الغذائي الذي يحتل أولوية قصوى في السّياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن جانب آخر فإنّ انعدام فرص التّنمية وقلّة فرص التّشغيل وانتشار البطالة والفقر ونقص التّغذية تؤدّي في الغالب لتحريك المواطنين وانتفاضهم ضد سياسات الدولة ، كما قد تؤدّي إلى أحداث أعمال فوضى وشغب للمطالبة بتوفير تلك الحاجات السّالفة الذكر ، ولذلك فإنّ تأمين الحاجات الأساسية والضّرورية للسّكان والمواطنين لاسيّما الطعام والشّراب والشّغل والسّكن من شأنه أن يخلق نوع من الثقة بين الحاكم والمحكومين، وأن يجعل الأمن القومي للدولة في منأى عن القلاقل الأمنية والأعمال التخريبية التي قد تثيرها بعض الجماعات أو الفئات .

وقد رأينا كيف انتفضت كثير من الّشعوب الإفريقية في وجه حكوماتهم بسبب تدني الخدمات الاقتصادية في بلدانهم الأمر الذي أشعل فتيل الفوضى الخلاّقة ، وجعل تلك البلدان تعيش في أوضاع أمنية خطيرة جدّا تنتهي في الغالب بحروب أهلية وإسقاط الأنظمة الحاكمة ، كما قد يجر ذلك البلد إلى أزمات سياسية واقتصادية خانقة، وهو ما قد يفتح الباب على مصراعيه لتدخل الدول الأجنبية واستغلال ثروات تلك البلدان بحجّة حماية حقوق الانسان وانهاء الخلافات السياسية التي تعيشها تلك البلدان.

وفي هذا الصّدد يقول "روبرت ماكنمارا" [13] أنّ الأمن القومي عبارة عن التّنمية ومن دون التّنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، وأنّ الدولة التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل بباسطة آمنة " [14]، وربّما هذه الفرضية التي انطلق منها روبرت ماكنمار لم تؤسّس من فراغ ، بل من دراسته للواقع الذي تعيشه كثير من البلدان والدول ، حيث تبيّن

فعلا أنّ الدول الأكثر تنمية هي الأكثر استقرارا ، وعلى العكس من ذلك فإنّ الدول الأقل تنمية تكون أقل أمنا وأكثر عرضة لحالات الفوضى والاعتصامات والمظاهرات المطالبة بتغيير الأوضاع الاقتصادية المزرية وتحسين ظروف المعيشة ، ويفهم كذلك من قول ماكنمارا أنّ الدول التي تعاني من تردّي الأوضاع الأمنية يمكن أن تتجاوز تلك الأوضاع من خلال إعادة النّظر في سياساتها الاقتصادية واستغلال مواردها وثرواتها وتحويلها إلى مصادر للدخل لزيادة النمو الاقتصادي، ولتحسين الظروف المعيشية للسّكان والمواطنين.

ومن جانب آخر فإنّ ضمان تحقيق غايات التّنمية الشّاملة في مجالاتها وأبعادها المتعدّدة يقوم بالأساس على مقوّمات وركائز الأمن القومي، ويظهر أنّ لهما علاقة متكاملة لا تنفك عن بعضها البعض ، إذ تشكّل التّنمية – ومن باب أولى سياسات الأمن الاقتصادي– سدّا منيعا ضد المخاطر والتهديدات، وهو ما يؤدّي إلى حدوث الاستقرار على كافة المستويات الداخلية والخارجية ، وفي المقابل يؤدّي الخلل في مقوّمات الأمن القومي إلى ضعف المجتمع وتصدّعه وسهولة النيل منه، وقد يصل إلى مراحل متقدمة من الانهيار –أي ذلك المجتمع– ،وعليه فمن النادر جدّا أن تجد بلد يعاني من ركود اقتصادي وفشل سياساته التنموية يتمتّع بدرجة عالية من الأمن القومي والاستقرار السياسي،وعادة ماتكون الدول المتخلّفة أو الأقل في معدّلات التنمية هي الدول التي يستباح أمنها القومي ويعيش شعبها في حالة مستمرة من عدم الاستقرار[15] .

وفي سياق التأثير المتبادل بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي ذكر الدكتور "يحي مفرح الزهراني" أنّ الموارد الاقتصادية ومنها الموارد الصّناعية لها تأثير واضح وجلّي على الأمن القومي ، حيث يعد النّمو الصّناعي –حسبه– للدولة سببا مؤثّرا في قوّتها وأمنها ، ويمكن حسب الدكتور لأي سياسة دفاعية كانت أو هجومية أن تكون ذات أثر فعّال لاسيّما إذا ساندتها قدرة على تصنيع آلة الحرب [16] ، وهذا ربّما يصدق على كثير من الدول الأكثر تفوّقا اقتصاديا كالولايات المتّحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبي واليابان ، حيث ساعدت البحبوحة الاقتصادية التي تعيشها تلك الدول في تقوية قوتها العسكرية وقدراتها القتالية الدّفاعية والهجومية الأمر الذي يعني أنّه علاقة وطيدة بين الأمن القومي والتّفوق الاقتصادي ، حيث تعد تلك الدول الأكثر أمنا في العالم بسبب قدراتها الاقتصادية العالية التي منحتها قوّة إضافية لقدراتها العسكرية ، وبعبارة أخرة فإنّ التفوق الاقتصادي يقود عادة إلى التّفوق العسكري خاصة إذا أحسنت الدولة استغلال تفوّقها الاقتصادية في تعزيز أركان الدولة ومختلف المجالات.

ومن جانبه تحدّث الدكتور "جمال عبد الجواد"بكلام نفيس جدّا في معرض حديثه عن علاقة الأمن القومي بالتّنمية، لذلك أردنا أن ننقل كلامه كما هو نظرا لأهميته حيث قال: إنّ كوريا الجنوبية وتايوان نموذجان لدول كانت فيها التّنمية ضرورة أمنية، فالبلدان كانا معرّضين لفقدان استقلالهما والاختفاء من الخريطة كدول مستقلة، لولا نجاحهما الباهر فى تحقيق التّنمية، فعندما انقسمت شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين، شمالية وجنوبية، كان القسم الجنوبى من شبه الجزيرة هو الجزء الأقل نموا، فالمراكز الصّناعية والبنية التّحتية الأكثر تطوّرا كانت مركّزة فى الشّمال الأكثر التي تعد أكثر تقدّما. وفي الوقت الذي كان الكوريون الجنوبيون يهربون إلى الشّمال بحثا عن حياة أفضل أعدّت كوريا الشّمالية جيشا قويّا، اجتاحت به كوريا الجنوبية عام 1950، وكاد المهاجمون يحقّقون هدفهم

لولا تدخّل الولايات المتّحدة لإنقاذ كوريا الجنوبية، حيث انتهت الحرب الكورية عام 1953، وبعدها شرعت كوريا الجنوبية فى تنفيذ واحدة من أنجح وأحسن خطط التّنمية فى القرن العشرين، والتى أدخلتها إلى نادى العشرين الكبار[17] .

ويفهم من هذا الكلام أنّ التّنمية أو تحقيق الأمن الاقتصادي بشكل مستدام له دور كبير في تقوية الجانب الأمني للدول ، بل حسب ما أدلى به الدكتور أنّ التّنمية هي المسؤولة المباشرة عن تعزيز الأمن القومي للدول ، لذلك سعت كوريا الجنوبية إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والتنموية من أجل تعزيز أمنها القومي وحماية مصالحها الجيو استراتيجية .

وعلى كل حال فإنّ تعزيز الظروف الاقتصادية يمكن أن يخفّف من احتمالات وقوع حوادث تمس الأمن القومي، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات [18]، حيث أكّدت على أنّ الأمن الاقتصادي يعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للأمن العام لأي دولة ، إذ يؤثر بشكل مباشر على رفاهية المواطنين وسبل عيشهم ، وقدرة الدولة على تحمّل الصّدمات الاقتصادية ، ومكانتها العامة في المشهد الاقتصادي العالمي[19] ، أي أنّه يعد أحد الأسباب التي تفضي لاستقرار الدولة من الناحية الأمنية والاجتماعية وحتّى السياسية.

وفي المقابل لا يمكن للدول والحكومات أن تنجح في بناء اقتصادات قوية في ظل غياب الأمن و تردّي الأوضاع الأمنية ، وقد رأينا في الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الامنية كيف توقفت عجلة التنمية بها على غرار دولتي السودان وليبيا وبخاصة دولة السودان التي انحدرت فيها التّنمية إلى أدنى مستوياتها، وعجزت عن تحقيق أمنها الغذائي رغم كثرة الموارد التي تتمتّع بها دولة السودان ، ونفس الّشيء بالنسبة لسوريا التي توقفت عجلة التّنمية تماما بسبب الحروب والنزاعات التي انطلقت مع أحداث الربيع العربي ، وقبل ذلك كانت سوريا من الدول التي على الأقل كانت تنعم ببعض مؤشرات التنمية لاسيّما في المنتوجات الزراعية والفلاحية .

وما يقال عن سوريا والسودان وليبيا يقال كذلك عن دولة أوكرانيا التي كانت بمثابة سلّة غذاء العالم ، حيث كانت توفّر للعالم العديد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والّزروع، لكن مع نشوب الحرب بينها وبين روسيا تحوّلت أوكرانيا من دولة مصدّرة للمنتوجات الغذائية إلى دولة تتلقّى المساعدات من جيرانها ، وكان الخاسر الأكبر من هذه الحرب هي أوكرانيا نفسها بصرف النّظر عن الأسباب التي دفعتها لخوض هذه الحرب ، وبشكل عام فقد تأثّر الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير بسبب ويلات الحرب وانعدام الأمن في أغلب الأراضي الأوكرانية ، وهذا يدل على أنّ الأمن الاقتصادي مرتبط هو كذلك بدرجة كبيرة بالأمن القومي ، حيث لا يمكن لهما الانفكاك عن بعضهما البعض .

وممّا سبق يتّضح لنا أنّ العلاقة بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي علاقة متينة وشديدة ، بحيث إذا أصاب أحدهما خللا ظاهرا أو باطنا فإنّ ذلك سيؤثرا لا محالة على الجانب الآخر ، بمعنى أنّه لو حصل مثلا تدهورا اقتصاديا فإنّ ذلك سيؤدي بطريقة أو بأخرى إلى عدم القدرة على تحقيق الأمن القومي ، وقد رأينا ذلك كما مرّ معنا في العديد من الدول الإفريقية التي كانت تعاني من تخلّف اقتصادي حاد كيف أثر ذلك على أمنها القومي

والإقليمي ممّا جعل تلك الدول ساحة للفوضى والأعمال الإرهابية والتخريبية التي امتد أثرها إلى دول الجوار ، ومن ثمّ تتعزّز فرضية الأمن القومي مرتبط بشكل كبير بالأمن الاقتصادي وأنّه لا أمن بدون تنمية ، ومن ثمّ إذا أرادت الدول تعزيز أمنها القومي لابدّ عليها أوّلا من بناء اقتصاد قوي يوفر الحاجات الأساسية والخدمات النوعية للمواطنين والسّكان ، وعندما تبلغ الدول درجات عالية من التطور الاقتصادي فإنّه بإمكانها أن تعزز فرص أمنها القومي أكثر من الدول المتخلّفة اقتصاديا والواقع يشهد على ذلك.

الخاتمة:

بعد هذا العرض المقتضب لهذا الموضوع المهم تبيّن لنا أنّ الدول اليوم– وبخاصة الدول التي تبحث عن الحفاظ على سيادتها– بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتّنموية وتقييمها بشكل مستمر من أجل الوقوف على نقاط القوّة والضعف في تلك السياسات لأنّ العالم اليوم أصبح أكثر وحشية ، وأنّ كل دولة لا تبحث إلاّ مصالحها القطرية ، ومن ثمّ فإنّه لا يمكن التعويل على الإعانات الدولية لمواجهة الأزمات الاقتصادية الداخلية وسد الفقر والجوع الحاصل في تلك، وقد رأينا كيف تستغل الدول الكبرى سلاح القمح من أجل فرض هيمنتها وسيطرتها على الشعوب الضعيفة ، مستغلة أوضاعها الاقتصادية المتردية في إملاء سياساتها عليها بما يخدم مصالح تلك الدول.

ولذلك من المهم جدّا على الدول أن تفكّر جيّدا ومليّا في كيفيات تعزيز أمنها الغذائي وأمنها الاقتصادي لأنّه بكل بساطة لا أمان للدول بلا أمن غذائي وبلا تنمية شاملة ، ولذلك فقد تفطّنت بعض الدول لهذه المعادلة الدّقيقة ، وعملت على تطوير اقتصادها والبنى التحتية المساعدة على تحقيق ذلك ، وهذا من أجل حماية أمنها القومي أوّلا وللهروب من فخ الأسلحة الاقتصادية التي تفرضها الدول المهيمنة على العالم على كثير من الدول الضّعيفة ثانيا، ونحن اليوم أمام حتمية إمّا أن تكون دولة قادرة على تحقيق أمنها الاقتصادي ومن ثمّ انفكاكها من التبعية للخارج في تأمين حاجاتها الأساسية وإمّا أن تكون أمام حتمية التبعية المطلقة والمذلّة للغرب بحيث لا تكون لك سلطة اتخاذ القرار إلاّ بعد أخذ الاذن من تلك الدول .

والواقع كما قلناه سابقا يؤكّد هذا الطرح ، إذ لم تكن العلاقات الاقتصادية بين الدول مبنية في الأساس على الجانب الأخلاقي بل هي مبنية على منطق القوّة والمصالح القطرية ، ولذلك فإنّ أمام الدول الراغبة في تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي أن تهتم بشأنها الدّاخلي وتسثمر الموارد المتاحة لديها واغتنامها في وضع أسس متينة لاقتصاد متنوع يحقق لها اكتفاء ذاتي في مختلف الحاجات الأساسية.

وكإجابة عن الإشكالية الرئيسة نقول بأنّه فعلا استقرار الدول اليوم أكثر من أي وقت مضى مرهونا بتحقيق أمن اقتصادي مستدام ، وإلاّ ستظل الدول في معارك لا نهاية لها ، وفي مشاكل لا حصر لها ، و على هذا الأساس فقد تمكّنت كثير من الدول خاصة تلك التي كانت تعاني من ركود اقتصادي كبير من تحقيق قفزات قوية في مختلف الميادين بسبب تحسّن وضعها الاقتصادي على غرار الصّين وتركيا والنمور الآسيوية بشكل عام ، كما استطاعت أن تحقّق قفزة نوعية في الجوانب الأمنية، وباتت تلك الدول أكثر استقرارا ممّا كانت عليه في السّابق، وهذا يؤكد

بطبيعة الحال فرضية أنّ القومي للدول لا يمكن أن يتحقّق إلاّ إذا بلغت الدول مستويات عالية من التّنمية والازدهار الاقتصادي .

ولو ألقينا نظرة على واقعنا في الجزائر نلاحظ أنّ الدولة الجزائرية أدركت فعلا أهمية التّنمية وانعكاسها على الأمن القومي وتعزيز قدراتها العسكرية ، وهذا ما جعلها تباشر عدّة استراتيجيات ومخططات تنموية ضخمة وطويلة الأجل ، وهذا لفرض وجودها على السّاحة الإفريقية والدولية من جهة ، ولقطع الطريق أمام كل من يريد زعزعة استقرار الجزائر سواء من الداخل والخارج ، وقد شاهدنا كيف تذّمرت بعض الدول من الانتاج الوفير الذي حقّقته الجزائر في مادة القمح بفعل الدّعم الكبير الذي حظي به قطاع الفلاحة في جنوبنا الكبير ، حيث أخذوا يشغّبون على الجزائر ويحاولون التشويش على على هذه المساعي الجبارة ، ولكن الجزائر ماضية قدما نحو تحقيق أمنها الغذائي ، لأنّها أدركت جيدا أنّه لا استقرار للجزائر إلاّ بتحقيق أمنها الاقتصادي وأمنها الغذائي ، وهذا يدل دلالة قطعية بأن القيادة الجزائرية تعي كل ما يدور حولها من تحديات ومخطّطات دنيئة تريد ضرب استقرار هذا البلد المحوري والاستراتيجي، ولكنّها لن تفلح في تحقيق ذلك ما دامت الحكومة والشّعب يدركان جيدا خيوط هذه اللعبة القذرة.

الهوامش:

1 **Sheila R. Ronis,« Economic Security Neglected Dimension of National Security?», Institute for National Strategic Studies National Defense University, Washington, D.C.,2011.**

[2] نعيم هدهود حسين موسى ،" **الأمن الاقتصادي في إطار مقاصد الشريعة**"، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد04، أفريل 2016، ص46.

[3] محمد منصوري،"**وسائل تحقيق الأمن الاقتصادي في الإسلام**"، مجلة الأحياء، العدد20، 2017، ص450.

[4] أحمد مصنوعة ، نصيرة بركنو، "**الأمن الاقتصادي العربي : الواقع والتّحديات** "مجلة الريادة لاقتصادات الأعمال ، المجلد02، العدد02، جوان 2016،ص71.

[5] نفس المرجع، ص71.

6 Ramdani Laala,Zaoui Asmae, « **Sécurité économique : un levier des nouvelles politiques publiques** », Journal Of Financial And Accounting Studies, University Of Echahid Hamma Lakhdar El- Oued-Algeria, Issue6, 2015 p290.

[7] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، هشام مصطفى محمد سالم الجمل، "**الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل**"، مجلة كلية الشريعة والقانون، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الخامس لكلية الشريعة والقانون ، 2023، ص1192.

[8] عبد الله السيد الهاشمي ، "**الأمن الاقتصادي**"، صحيفة الاتحاد ،الإمارات العربية المتحدة، 09نوفمبر 2021.

[9] أحمد علو،"**الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات**"، مجلة دراسات وأبحاث ، لبنان، العدد392، 2018.

[10] عواد بوزيان، "**متطلبات الأمن الاقتصادي:الطريق نحو رفاهية اجتماعية واقتصادية مستقرة**"، انظر إلى الموقع الالكتروني الآتي: https://www.fikran.com/ (تاريخ ولوج الموقع2025/06/10).

[11] فاتح بوخالفة ،"**آثار الفساد على اقتصاد الدول وتهديد الأمن الانساني فيها**"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد01،جوان 2021، ص 447.

[12] هاشم نايل المجالي، "**الفساد والأمن الاقتصادي**"، صحيفة عمون،الأردن، 31أوت2014.

[13] **روبرت ستريـنج ماكنمارا** (9 يونيو 1916 – 6 يوليو 2009) كان رجل أعمال أمريكي ومسؤول حكومي شغل منصب وزير الدّفاع الثامن للولايات المتحدة من عام 1961 إلى عام 1968 في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون في ذروة الحرب الباردة.

[14] ريناس بنافي، "**المفهوم المعاصر للأمن القومي** "، مركز وعي للدراسات والأبحاث، دون ذكر سنة النشر.

[15]" **التنمية والأمن القومي:ربط لا بد منه**" منشورات المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية ،18مارس2025.

[16] يحي المفرح الزهراني،"**الاقتصاد والأمن القومي**"،صحيفة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، 29مارس2016.

[17] جمال عبد الجواد، "**التنمية والأمن القومي والسياسة الخارجية**"،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 12 أوت2024.

[18] Lila Dhar Adhikari,« **Exploring the Relationship between National Security Risks and Economic Factors: A Nepalese Perspective**», Journal of Political Science, Volume 24, February 2024,p39.

[19] op.cit,p40.